



انعكاسات سلبية على وضع الميزانية العامة للدولة الحالية والمقبلة

«النفط الكويتي» خسر 22 دولاراً في 10 أيام

العوضي لـ «الأنباء»: الخام الكويتي في وضع حرج بالمنافسة مع نفوط المنطقة ذات الجودة العالية

أحمد مغربي

خسرت أسعار النفط الكويتي نحو 22 دولاراً للبرميل في 10 أيام فقط لتصل الأسعار إلى مستويات متدنية بعد فشل «أوبك +» في التوصل إلى اتفاق عميق خفض إنتاج النفط بمقدار 1,5 مليون برميل لدعم الأسعار وانسحاب روسيا من التحالف في 6 الجاري، فيما يتسبب تفشي فيروس كورونا بالفعل في فائض بالإمدادات في السوق.

ورغم ارتفاع أسعار النفط الكويتي في تداولات يوم الجمعة الماضي إلى نحو 2,71 دولار لبيبلغ 30,4 دولاراً للبرميل إلا أن سعر الخام قد هوى إلى أدنى مستوى الأسبوع الماضي إلى 27,7 دولاراً للبرميل، ولم يبلغ سعر النفط الكويتي هذا المستوى المتدني إلا قبل 4 سنوات وتحديداً في 22 فبراير 2016، وكان سعر برميل النفط الكويتي قد بلغ أعلى مستوى قبل الإنهيار الحاد عند مستوى ينخفض بقليل عن 50 دولاراً في 6 مارس الجاري.

وفي هذا السياق، قال الخبير النفطي عبد الحميد العوضي إنه بعد انهيار اتفاق «أوبك +» تسبب في انخفاض حاد في أسعار النفط بالإضافة إلى خفض الأسعار، وهناك عوامل لذلك هما زيادة الإنتاج التي أقرتها السعودية بحوالي مليوني برميل يوميا، وأيضا العامل الثاني وهو خفض الأسعار من خلال تقديم خصومات فورية لم تحدث على الإطلاق وأحدث ربكة كبيرة في سوق النفط العالمي.

وقال إن زيادة الإنتاج من دول رئيسية في «أوبك» معناه هو استعادة الحصة السوقية، ولكن عمل الخصومات فورية على أسعار النفط هو قرار



عبد الحميد العوضي



سياسي بالدرجة الأولى، والهدف منه هو التأكيد على سرعة الحصول على حصة سوقية بشكل أقوى وأسرع. وبين أن وباء كورونا المستجد الذي يجتاح العالم حاليا أحدث ضعفا في الاقتصاد العالمي وخفض الطلب على النفط

والمشتقات البترولية، وكان له تأثير كبير على الطلب وأحدث وفرة في المعروض النفطي. وذكر أن النفط الكويتي شأنه شأن النفوط الأخرى العالمية تأثر بالإنهيارات الحادة ووضع النفط الكويتي في وضع حرج

خصوصا انه نغط متوسط الكثافة مقارنة بالنفط السعودي الخفيف الذي يباع بسعر أعلى وعليه إقبال كبير، وهو الامر الذي يدفع الكويت لتقديم خصومات فورية على النفط الكويتي الذي يباع إلى دول جنوب شرق آسيا.

وأشار العوضي إلى أن ميزانية الكويت مربوطة بسعر نفط تقديري حدد عند 55 دولاراً للبرميل ويسقف إنتاج يبلغ 2,7 مليون برميل، ووفقاً لهذه العوامل فإن أرقام الميزانية الحالية قد اختلفت بشكل كبير، وينبغي أن تكون هناك إعادة نظر فيها، لاسيما أن هناك خفضاً كبيراً في الإيرادات النفطية، وعلى اقتراض سابق بأن أسعار النفط تبلغ 35 دولاراً في الميزانية تخسر الكويت 6 مليارات دينار ليرتفع العجز إلى 15 مليار دينار. واستعرض العوضي عدداً من السيناريوهات لأسعار النفط وانعكاسها على الميزانية العامة للدولة، حيث قال أنه في حال بقاء أسعار النفط عند مستوى 30 دولاراً للبرميل خلال الميزانية الجديدة 2020/2021 والتي تبدأ بعد 10 أيام تقريباً، فإن الكويت أمام أمرين إما رفع إنتاج النفط إلى مستوى 4,9 ملايين برميل من المستوى الحالي لكي تغطي الإيرادات المقدرة على سعر 55 دولاراً، وهذا الأمر فيه استحالة لرفع الإنتاج أيضاً.

وأضاف أن الأمر الثاني هو بقاء أسعار النفط عند مستوى 30 دولاراً للبرميل وبالتالي، تصبح الإيرادات النفطية 29,6 مليار دولار ما يعادل انخفاضاً بنحو 46% عن الإيرادات المقدرة في الميزانية، وفي حال تم بناء السيناريو على 40 دولاراً فإن الكويت أمام مقترح زيادة الإنتاج إلى مستوى 3,7 ملايين برميل (أي زيادة عن المستوى الحالي بمليون برميل) وهذا فيه نوع من الاستحالة، ووفقاً لذلك فإن الإيرادات المتوقعة وفقاً لهذا السيناريو تبلغ 39,5 مليار دولار، ليرتفع عجز الميزانية إلى أكثر من 27% من عجز الميزانية القادمة البالغ 9,2 مليارات دينار.

أسعار الأسهم الحالية أقل من قيمتها العادلة بـ 41%



900 فلس السعر المستهدف لسهم «الوطني» و300 فلس لـ «الخليج» ودينار واحد لـ «stc»

علاء مجيد

300 فلس بزيادة 55,3% على سعر السوق وبمكرر ربحية يقدر بـ 5,6 مرات خلال 2021 والعائد على التوزيعات بلغ 6,8%. وجاء أيضاً الوزن النسبي لسهم شركة الاتصالات الكويتية «stc» في القائمة بـ 7,5% متصدراً القائمة وبقيمة عادلة متوقعة 1 دينار بزيادة 28,8% على سعر السوق بتاريخ 18 الجاري وبمكرر ربحية متوقع 8,3 مرات خلال عام 2021 والعائد على التوزيعات بلغ 7,7%. وتصدر الوزن النسبي للقائمة أيضاً مع سهم «stc» سهم البنك التجاري الدولي بمصر بوزن نسبي 7,5% من إجمالي الوزن النسبي للقائمة وبقيمة عادلة متوقعة 103,5 جنيهات بزيادة 75,7% على السعر السوقي وجاء مكرر الربحية للسهم في العام المقبل 2021 عند 6 مرات، كما أن العائد على التوزيعات بلغ 5,7% من إجمالي توزيعات القائمة.

وتوقع التقرير أن تشهد ميزانيات دول الخليج ضغوطاً كبيرة في ظل تراجع أسعار النفط لمستويات تتراوح بين 20 و30 دولاراً للبرميل وهو ما يسبب ضغطاً على مستويات السيولة، ما قد يؤدي إلى سحب الحكومات ودائعتها في القطاع المصرفي وهو ما اضطر الشركة إلى خفض الوزن النسبي لاستثماراتها في البنوك الخليجية بنسبة 12,5% ليصل إلى 20% في الوقت الحالي.

أصدرت شركة أرقام كابيتال تقريراً حديثاً عن الأسواق المالية في الشرق الأوسط أشارت فيه إلى أن التراجعات الحادة التي تشهدها أسعار الأسهم في بورصات الخليج وخاصة أسهم البنوك أقل بكثير عن قيمتها العادلة بفارق يصل إلى 41%، وهو ما دفع الشركة وصناديقها ومحافظها المالية إلى رفع مستويات السيولة لديها إلى مستويات غير مسبقة وصلت إلى 30% من إجمالي استثمارات المحفظة استعداداً للتطورات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا.

واستند التقرير إلى قائمة بأفضل 22 سهماً للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وضمت هذه القائمة 3 أسهم كويتية وهي بنك الكويت الوطني «الوطني» وبنك الخليج وشركة الاتصالات الكويتية «stc». وحصل بنك الكويت الوطني على وزن نسبي 2,5% في القائمة وبقيمة عادلة متوقعة 900 فلس بزيادة 23,1% على سعر السوق وقت إصدار التقرير فيما توقع التقرير أن يصل مكرر ربحية الوطني إلى 10,7 مرات خلال 2021 كما أن العائد على التوزيعات بلغ 5,8%. فيما جاء الوزن النسبي لسهم بنك الخليج في القائمة بـ 2,5% وبقيمة عادلة متوقعة

«ميد»: تحديات تواجه دمج الطاقة المتجددة في أنظمة الشبكات القائمة

محمود عيسى

90% من طاقة توليد الكهرباء المركبة. وتخطط السعودية لتوليد ما يصل إلى 58,700 ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2030 أي ما يوازي ثلث إجمالي الطاقة الإنتاجية فيما تقترب الإمارات بالفعل من توليد نحو 1800 ميغاواط من الطاقة الشمسية المركبة. وتقول المجلة إن مزيجاً من مستويات الإشعاع الشمسي العالية ووفرة الأراضي ورؤوس المال، وتكاليف بناء مرافق الطاقة الشمسية المنخفضة بصورة قياسية، تمكن المنطقة من ضمان طاقة توليد كبيرة قابلة للتجديد بسرعة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الإمارات إلى تنفيذ مخططات نووية لاسيما أبوظبي ودبي.

ذكرت مجلة ميد أن دمج الطاقة المتجددة في أنظمة الكهرباء القائمة يفرض تحديات كبيرة على مرافق الطاقة في المنطقة، نظراً لتراخي مصادر الطاقة المتجددة في صميم سياسات الطاقة العالمية في وقت يسعى العالم إلى تقليص اعتماده على الوقود الأحفوري لضمان الأمن الاقتصادي طويل الأجل والاستدامة البيئية. وأضافت أن قلة من دول المنطقة ستستشعر الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة أكثر مما تفعل دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل محطات الطاقة الحرارية فيها أكثر من

90% تراجع قيمة صادرات الكويت خلال فبراير

تراجعت قيمة الصادرات الكويتية خلال فبراير الماضي بنسبة تتجاوز 90%، على أساس سنوي. وأوضحت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء وفقاً لتقرير التجارة الخارجية، أمس، أن إجمالي الصادرات للدولة بلغ خلال فبراير 143,8 مليون دينار، مقارنة بـ 1,5 مليار دينار خلال ذات الفترة من 2019. وأفادت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء بعدم تسجيل أي قيمة لصادرات النفط ومشتقاته خلال فبراير الماضي، مقابل 1,3 مليار دينار في ذات الشهر من العام الماضي. ووفقاً للبيانات، سجلت قيمة الواردات 673,5 مليون دينار خلال فبراير، مقابل 712,5 مليون دينار في الفترة المقارنة بـ 2019. وأشارت إلى أن صادرات الدولة خلال فبراير الماضي سجلت 127,9 مليون دينار، فيما بلغت الواردات 828 مليون دينار. وتصدرت قائمة الدول المستقبلة للصادرات الكويتية - باستثناء النفط ومشتقاته - بقيمة 19,4 مليون دينار، وبالمركز الثاني العراق بقيمة 14,3 مليون دينار، ثم الإمارات 13,6 مليون دينار. وبيئت أن أهم الدول التي استوردت منها الكويت كانت في الصادرات الصين - والتي تراجعت 19% - بقيمة 110,8 ملايين دينار، ثم الإمارات بـ 60 مليون دينار، والولايات المتحدة 58,6 مليون دينار.

MUFG: خطوات خفض الفائدة لتنشيط الاقتصاد أصبحت غير ذات جدوى

أدوات البنوك المركزية الخليجية تفقد تأثيرها.. باستثناء الكويت

أكد بنك MUFG، ثاني أكبر البنوك اليابانية، أن السياسات النقدية التي تتبناها البنوك المركزية في الخليج ستصبح غير مؤثرة خلال الفترة المقبلة في ظل الاتجاه إلى خفض الفائدة من أجل تنشيط الاقتصاد، فيما يبقى بنك الكويت المركزي الوحيد بين البنوك المركزية الخليجية الذي يمتلك قدرة أكبر على خفض الفائدة وتأثير أكبر على تحفيز بيئة الأعمال.

وأرجع البنك في تقريره الصادر حديثاً ذلك التوقع إلى نفاذ القدرة على خفض الفائدة بنسب أكبر خلال الفترة المقبلة، ما يجعل من استخدام أدوات خفض الفائدة لإنعاش الاقتصاد غير ذات جدوى. فإلى جانب ذلك إلى انخفاض الفائدة لمستويات متدنية لا يمكن خفضها أكثر، حيث وصل معدل الفائدة المعياري للفيدرالي إلى 25,0%، والذي تحول بعده الفائدة بالسالب في حالة استمرار الخفض.

ويبقى بنك الكويت المركزي الوحيد القادر على تحقيق المزيد من خفض الفائدة بنسب مختلفة عن الفيدرالي الأمريكي، وعلى فترات متباعدة لعدم ربطه للدينار الكويتي بالدولار الأمريكي بشكل كامل، وإنما ربطه بسلة من العملات يمثل الدولار واحداً من العملات الرئيسية فيها، في الوقت الذي تربط دول الخليج عملاتها بشكل كامل بالدولار الأمريكي. وكان الفيدرالي الأمريكي

قد خفض الفائدة بواقع 150 نقطة أساس خلال الشهر الجاري، وقد تبعته كل البنوك المركزية الخليجية بخفض الفائدة بنفس النسبة باستثناء المركزي الكويتي الذي اجتمع في اليوم الاحق لقرار الفائدة الأميركي واتخذ قراره بخفض الفائدة ليصل سعر الخصم إلى 1,5%.

ويستفيد المركزي الكويتي من مخالفته اتجاهات الفيدرالي الأمريكي في قراراته على مدار السنوات الماضية، حيث لديه مرونة أكبر في تطويع أدوات السياسة النقدية وفي مقدمتها الفائدة لصالح تدعيم وتنشيط بيئة الأعمال التي تعاني من ركود في ظل انتشار فيروس كورونا الوبائي حول العالم. وأكد التقرير أن السبيل الوحيد لتحفيز بيئة الأعمال والنشاط الاقتصادي في دول الخليج يبقى بيد الحكومات التي عليها أن تستعد إلى تقديم خطط تمويلية لإنعاش القطاعات المتضررة من انتشار فيروس كورونا، وانخفاض أسعار النفط وهو ما انعكس على مؤشر مديري المشتريات الخليجي لشهر فبراير والذي شهد تراجعاً ملحوظاً.

وحسب التقرير، فإن خفض الفائدة لن يفيد البنوك نتيجة لارتفاع أحجام الاقتراض بعد خفض الفائدة، حيث توقع التقرير أن يكون التأثير طفيفاً نتيجة ارتباط الاقتراض بعوامل أخرى مثل التوسع في أنشطة الأعمال

ومستويات الثقة لدى القطاع الخاص. وأشار التقرير إلى أن شريحة القطاع الخاص للاقتراض ترتبط تاريخياً بشكل طردي مع أسعار النفط والتي تشهد تراجعات كبيرة خلال الفترة الحالية.

ولن تتمكن الحكومة الكويتية من الاستدانة من البنوك في ظل توقف العمل بقانون الدين العام منذ أكتوبر 2017 ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من خفض الفائدة في إعادة هيكلة الدين العام وخفض تكلفة الدين التي تحملها.

ويبدو أن الأوضاع المستقبلية لبيئة الأعمال في دول الخليج والكويت لم تعد ترتبط بقدرة الدول على مواجهة انتشار فيروس كورونا الوبائي فقط، إنما يتوقف الأمر على أسعار النفط التي فقدت أكثر من ثلث قيمتها خلال جلسات متعددة، حيث تمثل نسبة كبيرة من إيرادات تلك الدول، وفي مقدمتها الكويت التي تعتمد على القطاع الهيدروكربوني في تمويل ميزانيتها العمومية بنسبة 90% من إجمالي الإيرادات.

ويبدو أن أسعار النفط لن تستقر خلال المرحلة المقبلة في ظل إعلان أرامكو السعودية عن زيادة طاقتها الإنتاجية وكذلك اندونك الإماراتية، في إشارة إلى بدء عملية إغراق للسوق بالمعرض، ما قد يدفع إلى تسجيل أسعار منخفضة بشكل قياسي خلال الأيام القليلة المقبلة.

